شرح العقيدة الطحاوية

قال الشيخ العلامة قاضي القضاة علي بن أبي العز رحمه الله:

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، ونشهد أن سيدنا محمدًا عبده رسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصبحه وسلم تسليمًا.

أما بعد:

فإن علم أصول الدين أشرف العلوم، وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة؛ لأنه لا حياة للقلوب إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها، بأسمائه وصفاته وأفعاله.

ومن المحال أن تستقلَّ العقول بمعرفة ذلك، وإدراكه على التفصيل، فاقتضت رحمة العزيز الرحيم بعث الرسل به معرفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم، وزبدة رسالتهم: معرفة المعبود سبحانه، بأسمائه وصفاته وأفعاله؛ إذ على هذه المعرفة تُبنى مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها.

ثم يتبع ذلك أصلان عظيمان:

أحدهما: تعريف الطريق الموصل إليه، وهي شريعته المتضمنة لأمره ونهيه.

والثاني: تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم.

فأعرفُ الناس بالله عز وجل: أتبعهم للطريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه، ولهذا سمى الله ما أنزل على رسوله روحًا؛ لتوقف

الحياة الحقيقية عليه، ونور الهداية عليه، فقال الله تعالى: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴿١٥﴾﴾[غافر].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى].

ولا ريب أنه على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول ﷺ إيمانًا عامًّا مجملًا، وأما ما يجب على أعيان المؤمنين: فهذا يتنوع بتنوع حاجاتهم ومعرفتهم، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم، أو عن فهم دقيقه، ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي المحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك.

وينبغي أن يعرف أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق، إنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول ﷺ وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله: ضلوا، كما قال تعالى: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِن بِآيَاتِ رَبِّهِ ۚ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ ﴿١٢٧﴾﴾ [طه].

وقد نزَّه الله تعالى نفسه عما يصف به العباد، إلا ما وصفه به المرسلون، بقوله سبحانه: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات].

فنزه نفسه سبحانه عما يصفه به الكافرون، ثم سلم على المرسلين، لسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب، ثم حمد نفسه على تفرده بالأوصاف التي يستحق عليها كمال الحمد.

ومضى على ما كان عليه الرسول ﷺ خير القرون، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، يوصي به الأول الآخر، ويقتدي فيه اللاحق بالسابق وهم في ذلك كله بنبيهم محمد ﷺ مقتدون، على منهاجه سالكون، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾[يوسف].

ثم خلف من بعدهم خلف اتبعوا أهواءهم، وافترقوا، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها أصول دينها، كما أخبر الصادق ﷺ: **(لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم)**.

وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، فأخبر رحمه الله عما كان عليه السلف، ونقل عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وصاحبيه – أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحميري الأنصاري، ومحمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنهم ما كانوا يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به لرب العالمين.

وكلما بعد العهد ظهرت البدع، وكثر التحريف، الذي سماه أهله تأويلًا ليقبل وقل من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل؛ إذ قد يسمى صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ في الجملة «تأويلًا»، وإن لم يكن ثم قرينة توجب ذلك، ومن هنا حصل الفساد، فإذا سموه تأويلًا قبل وراج على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما.

openkanar.com

وكل من التحريف والانحراف على مراتب، فقد يكون كفرًا، وقد يكون فسقًا، وقد يكون معصية، وقد يكون خطأً.

فالواجب: اتباع المرسلين، واتباع ما أنزل الله عليهم، وقد ختمهم الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمنًا على ما بين يديه من كتب السماء، وجعل طاعته طاعة له، ومعصيته معصية له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه فيما شجر بينهم.

وإنما وقع التقصير من كثير من المسلمين، فلم يعلم ما جاء به الرسول في كثير من الأمور الكلامية الاعتقادية، ولا في كثير من الأحوال العبادية، ولا في كثير من الإمارة السياسية، أو نسبوا إلى شريعة الرسول، بظنهم وتقليديهم، ما ليس منها، وأخرجوا عنها كثيرًا مما هو منها.

فبسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، ولَبْس عدوان أولئك وجهلهم ونفاقهم - كثر النفاق، ودرس كثير من علم الرسالة.

وإن كان العبد عاجزًا عن معرفة بعض ذلك، أو العمل به، فحسبه أن يسقط عن اللوم لعجزه، وعليه أن يفرح بقيام غيره به ويرضى بذلك، ويود أن يكون قائمًا به، وأن لا يؤمن ببعضه ويشرك ببعضه، بل يؤمن بالكتاب كله، وأن يصان عن أن يدخل فيه ما ليس منه، من رواية أو رأي، أو يتبع ما ليس من عند الله، اعتقادًا أو عملًا، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة].

وقد أحببت أن أشرح عقيدة الإمام الطحاوي، سالكًا طريق السلف في عباراتهم، والنسج على منوالهم، متطفلًا عليهم، لعلي أن أنظم في سلكهم، وأدخل في عدادهم، وأحشر في زمرتهم: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء].

وقد ابتدأ الشيخ الطحاوي كلامه فقال رَحِمَهُ اللَّهُ :

توحيد الله تعالى

(نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله؛ إن الله واحد لا شريك له).

فأقول: اعلم أن التوحيد أو دعوة الرسل، أول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾﴾[الأعراف].

وقال هود عَلَيْهِ السَّلَامُ لقومه: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ ﴿٦٥﴾﴾

[الأعراف].

وهو قول صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ وقول شعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ .

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴿٣٦﴾﴾[النحل].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[الأنبياء].

وقال ﷺ : «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله**».

ولهذا كان الصحيح: أن أول واجب يجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله.

فالتوحيد أول ما يدخل به المرء إن أراد الإسلام، وهو آخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ : «**من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله دخل الجنة**» فهو أول واجب وآخر واجب.

obeikandi.com

أنواع التوحيد

ونعني به توحيد الإلهية، فإن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات.

والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء.

والثالث: توحيد الإلهية: وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يعبد وحده لا شريك له.

أما الأول: فإن نفاة الصفات أدخلوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، كالجهم ابن صفوان ومن وافقه، وهذا النفي معلوم الفساد، فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله، وهذا غاية التعطيل.

وأما الثاني: فهو توحيد الربوبية، كالإقرار بأنه خالق كل شيء، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، ولم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿١٠﴾﴾ [إبراهيم].

وأشهر من عُرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع: فرعون، وقد كان مستيقنًا به في الباطن، كما قال موسى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ ﴿١٠٢﴾﴾ [الإسراء].

وقال تعالى، عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴿١٤﴾﴾ [النمل].

دليل التمانع

فليس في الطوائف من يثبت للعالم صانعين متماثلين، ويستدل على ذلك بدليل «التمانع» وهو: أنه لو كان للعالم صانعان، فعند اختلافهما، مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم وآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته، فإما أن يصلح مرادهما أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما، والأول ممتنع؛ لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع؛ لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضًا عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهًا، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر: كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزًا لا يصلح للإلهية وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴿٢٢﴾﴾[الأنبياء].

توحيد الإلهية وبيان اعتقاد المشركين من العرب

وسبب ذلك اعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بينه القرآن، ودعت إليه الرسل – عليهم السلام – وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يُقرّون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السموات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴿٢٥﴾﴾[لقمان].

وقوله: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾﴾[المؤمنون].

ومثل هذا كثير في القرآن، ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك

وغيرهم، يعتقدون أن هذه تماثيل قوم صالحين، ويتخذونهم شفعاء، ويتوسلون بهم إلى الله، وهذا كان أصل شرك العرب، كما قال تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾[نوح].

وقد ثبت في صحيح البخاري، وكتب التفسير، أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا: عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد، فعبدوهم.

منهج القرآن في تقرير وبيان توحيد الإلهية

وهؤلاء كانوا مقرين بالصانع، وأن العالم ليس له صانعان، ولكن اتخذوا هؤلاء شفعاء، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴿٣﴾﴾[الزُّمَر].

وقال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴿١٨﴾﴾[يونس].

وبهذا نعلم أن التوحيد المطلوب هو توحيد الإلهية، الذي يتضمن توحيد الربوبية، قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾

[الروم].

وقال تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾[الروم].

والقرآن مملوء بتقرير هذا التوحيد وبيانه وضرب الأمثال له، ومن ذلك أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق إلا الله، وأن ذلك مستلزم أن لا يُعبد إلا الله، فيُجعل الأول دليلًا على الثاني؛ إذ كانوا يسلمون في الأول، وينازعون في الثاني، فيبين لهم سبحانه: أنكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله وحده، وأنه هو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له في ذلك، فلم تعبدون غيره، وتجعلون معه آلهة أخرى؟ كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾[النمل].

ففي هذه الآيات يقول الله تعالى في آخر كل آية: (أإله مع الله)، أي: أإله مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمن نفي ذلك، وهم كانوا مقرين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنى أنه استفهام، هل مع الله إله؟ كما ظنه بعضهم؛ لأن هذا المعنى لا يناسب سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ ﴿١٩﴾﴾[الأنعام].

وإذا كان توحيد الربوبية داخلًا في التوحيد الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، فليعلم أن دلائله متعددة، كدلائل إثبات الصانع ودلائل صدق الرسول، فإن العلم كلما كان الناس إليه أحوج: كانت أدلته أظهر، رحمة من الله بخلقه.

والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كل مثل، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يبين الحق في الحكم والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟

وأما ما كان من المقدمات المتفق عليها، المعلومة بالضرورة، فيستدل بها، ولم يحتج إلى الاستدلال عليها.

ولما كان الشرك في الربوبية معلوم الامتناع عن الناس كلهم، باعتبار إثبات خالقين متماثلين في الصفات والأفعال – وإنما ذهب بعض المشركين إلى أن ثم خالقًا خلق بعض العالم، وكما تقول القدرية في نسبة الشرك إلى غير الله تعالى، وكما يقول الفلاسفة في حركة الأفلاك – فإن هؤلاء يثبتون أمورًا محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم مشركون في بعض الربوبية، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته من نفع أو ضر، بدون أن يخلق الله ذلك.

فلما كان هذا الشرك في الربوبية موجودًا في الناس: بين القرآن بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون].

فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر، فإن الإله الحق لابد أن يكون خالقًا فاعلًا، يوصل إلى عابده النفع، ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه؛ لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك، وتفرده بالملك والإلهية دونه: فعل، وإن لم يقدر على ذلك، انفرد بخلقه وذهب بذلك الخلق، كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بملكه، إذا لم يقدر المنفرد على قهر الآخر والعلو عليه.

فلابد من أحد ثلاثة أمور: إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه، وإما أن يعلو بعضهم على بعض، وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيهم كيف يشاء ولا يتصرفون فيه، بل يكون وحده هو الإله، وهم العبيد المربوبون المقهورون.

وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره من أدل الأدلة على أن مدبره إله واحد، وملك واحد، ورب واحد، لا إله للخلق غيره، ولا رب لهم سواه، كما قد دل دليل التمانع على أن خالق العالم واحد لا رب غيره، فذلك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في العبادة والإلهية، وكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان: كذلك يستحيل أن يكون لهم إلهان معبودان.

فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته، فكذا تبطل إلهية اثنين، فالآية الكريمة موافقة لما ثبت واستقر في الفِطَر من توحيد الربوبية، دالةٌ مثبتة مستلزمة لتوحيد الإلهية.

وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء].

وقد ظن البعض أن هذا دليل التمانع الذي تقدم ذكره، وغفلوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل: أرباب.

وأيضًا، فإنه قال: لفسدتا، وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدا.

وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية، دون العكس، فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزًا، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهًا.

قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾ [الأعراف:١٩١].

نوعي التوحيد المنزل والمدعو إليه

ثم التوحيد الذي دعت إليه رسل الله، ونزلت به كتبه نوعان: توحيد في الإثبات والمعرفة، وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه، ليس كمثله شيء في ذلك كله، كما أخبر عن نفسه، وكما أخبر رسوله ﷺ.

والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد ومثل ما تضمنته سورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾﴾ [الكافرون].

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴿٦٤﴾﴾ [آل عمران].

وغالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في القرآن، فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته، وهو التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي، وإما أمر ونهي، وإلزام بطاعته، فذلك من مكملات التوحيد، وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده، وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، وهو جزاء توحيده، وإما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما فعل بهم في العقبى من العذاب، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

أجلّ شهادة وأعظمها

وقد شهد الله لنفسه بهذا التوحيد، وشهدت له به ملائكته وأنبياؤه ورسله.

قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴿١٩﴾﴾ [آل عمران].

فتضمنت هذه الآية الكريمة إثبات حقيقة التوحيد، والرد على جميع طوائف الضلال، فتضمنت أجلَّ شهادة وأعظمها، وأعدلها وأصدقها، من أجلِّ شاهد بأجل مشهود به.

عبارات السلف في (شهد) ومراتبها الأربعة

عبارات السلف في «شهد» تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار، وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها، فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه.

فلها أربع مراتب:

فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته.

وثانيها: تكلمه بذلك، وإن لم يعلم به غيره، بل يتكلم بها مع نفسه ويتذكرها وينطق بها أو يكتبها.

وثالثها: أن يعلم غيره بما يشهد به ويخبره به ويبينه له.

ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به.

فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية، والقيام بالقسط، تضمنت هذه المراتب الأربع، علمه بذلك سبحانه، وتكلمه به، وإعلامه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به.

والمهم من هذه الشهادات الأربع: مرتبة الأمر بذلك والإلزام به، فإنه سبحانه شهد به شهادة من حكم به وقضى وأمر وألزم عباده به، كما قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴿٢٣﴾﴾[الإسراء].

وقال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ ﴿٥١﴾﴾[النحل].

ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وأنبأ، وأعلم وحكم، وقضى أن ما سواه ليس بإله، وأن إلهية ما سواه باطلة، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذه وحده إلهًا، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهًا، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات.

والحكم والقضاء بأنه لا إله إلا هو متضمن الإلزام، ولو كان المراد مجرد شهادة: لم يتمكنوا من العلم بها، ولم ينتفعوا بها، ولم تقم عليهم بها الحجة، بل قد تضمنت البيان للعباد ودلالتهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة ولم يبينها، بل كتمها، ولم ينتفع بها أحد، ولم تقم بها حجة.

طرق بيانه سبحانه شهادته ثلاثة

وإذا كان لا ينتفع بها إلا ببيانها فهو سبحانه قد بينها غاية البيان بطرق ثلاثة: السمع، والبصر، والعقل.

أما السمع: فبسمع آياته المتلوة المبينة لما عرفنا إياه من صفات كماله كلها، الوحدانية وغيرها، غاية البيان، كما قال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾[آل عمران].

وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾[المائدة].

وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴿٤٤﴾﴾[النحل].

وكذلك السنة، تأتي مبينة ومقررة لما دل عليه القرآن، لم يحوجنا ربنا تعالى إلى رأي فلان في أصول ديننا، ولهذا تجد من خالف الكتاب والسنة مختلفين مضطربين بل قد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴿٣﴾﴾[المائدة]

وأما آياته العيانية الخلقية: فالنظر فيها، والاستدلال بها، يدل على ما تدل عليه آياته القولية والسمعية، والعقل يجمع بين هذه وهذه، فيجزم بصحة ما جاءت به الرسل، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة.

فهو سبحانه لكمال عدله ورحمته وإحسانه وحكمته ومحبته للعذر وإقامة الحجة – لم يبعث نبيًّا إلا ومعه آية تدل على صدقه فيما أخبر به، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴿٢٥﴾﴾

[الحديد].

وقال تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿٢٥﴾﴾[فاطر].

معنى اسميه تعالى (المؤمن والشهيد)

ومن أسمائه تعالى: «المؤمن» وهو في أحد التفسيرين: المصدق الذي يصدق الصادقين، بما يقيم لهم من شواهد صدقهم، فإنه لابد أن يُري العباد من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحي الذي بلغه رسل الله حق، قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ ﴿٥٣﴾ ﴾ [فُصِّلَت].

وذلك أن القرآن هو المتقدم في قوله: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴿٥٢﴾ ﴾ [فُصِّلَت].

ثم قال: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ [فُصِّلَت].

فشهد سبحانه لرسوله بقوله إن ما جاء به حق، ووعد أن يُري العباد من آياته الفعلية الخلقية ما يشهد بذلك أيضًا، ثم ذكر ما هو أعظم من ذلك كله وأجل، وهو شهادته سبحانه بأنه على كل شيء شهيد، فإن من أسمائه «الشهيد» الذي لا يغيب عنه شيء، ولا يعزب عنه، بل هو مطلع على كل شيء، ومشاهد له، عليم بتفاصيله، وهذا استدلال بأسمائه وصفاته، والأول استدلال بقوله وكلماته واستدلاله بالآيات الأفقية والنفسية – استدلال بأفعاله ومخلوقاته.

شرح قول الإمام (ولا شيء مثله)

ثم قال الإمام الطحاوي: (ولا شيء مثله)

وذلك أن أهل السنة قد اتفقوا على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله ولكن لفظ «التشبيه» قد صار في كلام الناس لفظًا مجملًا يراد به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل، من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته، و﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى:١١] رد على الممثلة المشبهة، و﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى:١١] رد على النفاة المعطلة.

فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق، فهو المشبه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق، فهو نظير النصارى في كفرهم.

ومن خلال نفي التشبيه دخل التعطيل الذي لا يثبت لله أسماءه إذ يقولون: لا نقول له قدرة، ولا علم ولا حياة؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات، ولازم هذا القول أنه لا يقال له: قدير، عليم، حي؛ لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، وكذلك كلامه وسمعه وبصره وغير ذلك، مع أنهم يوافقون أهل السنة على أنه موجود، عليم، قدير، حي، والمخلوق يقال له: موجود حي عليم، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه.

وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل، فإن الله سمى نفسه بأسماء، وسمى بعض عباده بها، وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى ببعضها صفات خلقه، فسمى نفسه: حيًّا، رءوفًا، رحيمًا، عليمًا، سميعًا، بصيرًا، عزيزًا، متكبرًا، جبارًا، فقال:

﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴿١٩﴾﴾[الروم].

وقال: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾[التوبة].

وقال: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٢٨﴾﴾[الذاريات].

وقال: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾[الإنسان].

وقال: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴿٥١﴾﴾[يوسف].

وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾﴾[غافر].

ومعلوم أنه لا يماثل الحيُّ الحيَّ، ولا العليمُ العليمَ، ولا العزيزُ العزيزَ، وكذلك سائر الأسماء، ونظائر هذا كثيرة، وهذا لازم لجميع العقلاء.

فإن نفى أحد صفة من صفاته التي وصف بها سبحانه نفسه، كالرضا والغضب والحب والبغض، ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم، قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيته وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبته؛ إذ لا فرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئًا من الصفات.

قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنى، مثل: حي، عليم، قدير، والعبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلًا لما يثبت للعبد، فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه.

وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابت في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقًا كليًّا، بل لا يوجد إلا معينًا مختصًّا، وهذه الأسماء إذا سُمي الله بها: كان مسماها مختصًّا به، وإذا سمي بها العبد كان مسماها مختصًّا به، فوجود الله وحياته لا يشاركه فيه غيره بل وجود هذا الموجود المعين لا يشاركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟ ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك، فالمشار إليه واحد، لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى، وزادوا فيه على الحق فضلوا، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه، وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا، وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه، فالنفاة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساءوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر، والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات ولكن أساءوا بزيادة التشبيه.

شرح قول الإمام (ولا شيء يعجزه)

قال الطحاوي: (ولا شيء يعجزه)

وذلك لكمال قدرته.

قال تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٢﴾[الطلاق] .

وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا ٤٤﴾[فاطر] .

وقال عز وجل: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ٢٥٥﴾[البقرة] .

وقوله: لا يئوده، أي: لا يثقله ولا يعجزه، فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ٤٩﴾[الكهف] لكمال عدله.

وكقوله: ﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ٣﴾[سبأ] لكمال علمه.

وقوله: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ ٢٥٥﴾[البقرة] لكمال حياته وقيوميته، وإلا فالنفي الصرف لا مدح فيه.

شرح قول الإمام (ولا إله غيره)

قال: (ولا إله غيره)

وهذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل، وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه

الاحتمال ولهذا – والله أعلم – لما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ ﴿١٦٣﴾﴾ قال بعده: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾[البقرة:].

وذلك أنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطاني، هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: (لا إله إلا هو).

شرح قول الإمام (قديم بلا ابتداء، ودائم بلا انتهاء)

قال الطحاوي: (قديم بلا ابتداء، ودائم بلا انتهاء)

وذلك هو قول الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴿٣﴾﴾[الحديد] .

وقال ﷺ : **(اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء).**

فقول الشيخ: (قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء) هو معنى اسمه (الأول والآخر).

والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر في الفطرة، فإن الموجودات لابد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته، قطعًا للتسلسل، فأنت تشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن وحوادث الجو، كالسحاب والمطر، وغير ذلك، وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة، فإن الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة ثم وجدت، فعدمها ينفي وجودها، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلًا للوجود والعدم لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾[الطور].

يعني قوله سبحانه: أُحدَثُوا من غير مُحْدِث، أم هم أحدثوا أنفسهم؟ ومعلوم أن الشيء المحدث لا يوجد نفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم لا يكون موجودًا بنفسه، بل إن حصل ما يوجده وإلا كان معدومًا، وكل ما أمكن

وجوده بدلًا من عدمه، وعدمه بدلًا عن وجوده، فليس له من نفسه وجود ولا عدم لازم.

وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية: وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأوضح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[الفرقان].

ولا نقول: لا ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفية والأدلة النظرية، فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية، فربما ظهر لبعض الناس ما خفي على غيره، ويظهر للإنسان الواحد في حال ما خفي عليه في حال أخرى، وأيضًا: فالمقدمات وإن كانت خفية فقد يسلِّم بها بعض الناس، وينازع فيما هو أجل منها، وقد تفرح النفس بما علمته بالبحث والنظر ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظاهرة، ولا شك أن العلم بإثبات الصانع، ووجوب وجوده أمر ضروري فطري، وإن كان يحصل لبعض الناس من الشُبَه ما يخرجه إلى الطرق النظرية.

ضرورة التوقف في إطلاق الأسماء على ما ورد به الشرع

وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى «القديم» وليس هو من أسماء الله تعالى الحسنى، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن، هو المتقدم على غيره فيقال: هذا قديم للعتيق وهذا حديث للجديد ولم يستعمل هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾[يس].

والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، وهو العِثق الحامل للرطب في النخلة، فإذا وجد الحديث قيل للأول: قديم.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾﴾[الأحقاف] أي: متقدم في الزمان.

وأما إدخال « القديم» في أسماء الله تعالى فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم: ابن حزم، ولا ريب أنه إذا كان مستعملًا في نفس التقدم، فإن ما يقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى، التي تدل على خصوص وما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرع باسمه «الأول» وهو أحسن من «القديم»؛ لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له بخلاف القديم، والله تعالى له الأسماء الحسنى.

شرح قول الإمام: (لا يفنى ولا يبيد؛ ولا يكون إلا ما يريد)

وقوله: (لا يفنى ولا يبيد)

إقرار بدوام بقائه سبحانه وتعالى، قال عز من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾[الرحمن]. والفناء والبيد متقاربان في المعنى، والجمع بينهما في الذكر للتأكيد، وهو أيضًا مقرر ومؤكد لقوله: دائم بلا انتهاء.

قال: (ولا يكون إلا ما يريد)

وهذا رد لقول القدرية والمعتزلة، فإنهم زعموا أن الله أراد الإيمان من الناس كلهم، والكافر أراد الكفر وقولهم فاسد مردود، لمخالفته الكتاب والسنة والمعقول الصحيح، وهي مسألة القدر المشهورة، وسيأتي لها زيادة بيان – إن شاء الله تعالى –

وسُموا «قدرية» لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر: قدرية أيضًا، والتسمية على الطائفة الأولى أغلب.

وأما أهل السنة فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قدرًا، فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها، وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

إن المحققين من أهل السنة **يقولون:** الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة قدرية كونية خلقية، وإرادة دينية أمرية شرعية، فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضا، والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث.

وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ ﴿١٢٥﴾﴾[الأنعام].

وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿مَثَلُ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ وَٱلۡبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِۚ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾﴾[هود].

وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾[البقرة:].

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ﴿١٨٥﴾﴾[البقرة].

وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾﴾[النساء].

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله، أي: ما لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به.

وأما الإرادة الكونية فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل، وبين إرادته من غيره أن يفعل، فإذا أراد الفاعل فعلًا فهذه الإرادة معلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلًا، فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر فقد يريد إعانة المأمور على ما أمر به، وقد لا

يريد ذلك، وإن كان مريدًا منه فعله، وهو سبحانه – إذا أمر فرعون وأبا لهب وغيرهما بالإيمان – كان قد بين لهم ما ينفعهم وما يصلحهم إذا فعلوه، ولا يلزم إذا أمرهم أن يعينهم.

وكما أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه، فالخالق أولى بإمكان ذلك في حقه مع حكمته، فمن أمره وأعانه على فعل المأمور: كان ذلك المأمور به قد تعلق به خلقه وأمره، فكان مرادًا بجهة الخلق ومرادًا بجهة الأمر، ومن لم يعنه على فعل المأمور: كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره، ولم يتعلق به خلقه، لعدم الحكمة المتقضية لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المتقتضية لخلق ضده، وخلْقُ أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر، فإن خلق المرض – الذي يحصل به ذل العبد لربه ودعاؤه وتوبته وتكفير خطاياه ويرق قلبه به ويذهب عنه الكبرياء – يضاد خلق الصحة التي لا تحصل معها هذه المصالح، وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره تعجز عن معرفتها عقول البشر.

معنى قوله تعالى: (ولا يحيطون به علمًا)

قال الطحاوي: (لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام)

وهو معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه].

قال الجوهري في صحاح اللغة: توهمت الشيء: ظننته، وفهمت الشيء: علمته.

فمراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يحيط به علم.

قيل: الوهم ما يرجى كونه، أي: يُظن أنه على صيغة كذا، والفهم: هو ما يحصله العقل ويحيط به، والله تعالى لا يعلم كيف هو سبحانه إلا هو سبحانه، وإنما نعرفه سبحانه بصفاته، وهو أنه أحد، صمد، لم يلد ولم يولد.

المراد بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى] .

وهذا رد لقول المشبهة، الذي يشبهون الخالق بالمخلوق، سبحانه وتعالى: قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[الشورى].

وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في الفقه الأكبر: لا يشبه شيئًا من خلقه، ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا.

وقال نعيم بن حماد المحدث الثقة: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه.

والمشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات، بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبي حنيفة، وهذا معنى قوله تعالى في الآية المتقدمة، فقد نفى الله تعالى المثل وأثبت الوصف.

وسيأتي في كلام الطحاوي إثبات الصفات، تنبيهًا على أن نفي التشبيه لا يستلزم نفي الصفات.

ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها، ولهذا لما سلكت طوائف المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية: لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم الاضطراب.

ولكن يستعمل في ذلك قياس «الأوْلى»، سواء كان تمثيلًا أو شمولًا، كما قال

تعالى، ولله المثل الأعلى، مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن، أو للمتحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه – وهو ما كان كمالًا للوجود غير مستلزم للعدم بوجه – فالواجب القديم أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق والمربوب المدبر، فإنما استفاد من خالقه وربه ومدبره، وهو أحق به منه، وإن كل نقص وعيب في نفسه – وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات – فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى.

(الحي القيوم) من أعظم أسماء الله الحسنى

وأما قوله: (حي لا يموت، قيوم لا ينام)

فذلك هو قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ ﴿٢٥٥﴾﴾[البقرة].

فنفي السِّنَة والنوم دليل على كمال حياته وقيوميته.

وقال ﷺ: «**إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام**».

فلما نفى الشيخ رحمه الله التشبيه: أشار إلى ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه، بما يتصف به تعالى دون خلقه، فمن ذلك: أنه حي لا يموت؛ لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالى، دون خلقه، فإنهم يموتون، ومنه: أنه قيوم لا ينام؛ إذ هو مختص بعدم السِّنة والنوم، دون خلقه، فإنهم ينامون وفي ذلك إشارة إلى أن نفي التشبيه ليس المراد به نفي الصفات، بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال، لكمال ذاته، فالحي بحياة باقية لا يشبه الحي بحياة زائلة، ولهذا كانت الحياة الدنيا متاعًا ولهوًا ولعبًا.

﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُۚ ﴿٦٤﴾﴾[العنكبوت].

فالحياة الدنيا كالمنام، والحياة الآخرة كاليقظة، **ولا يقال**: فهذه الحياة الآخرة

كاملة، وهي للمخلوق؛ **لأنا نقول:** الحي الذي الحياة من صفات ذاته اللازمة لها هو الذي وهب المخلوق تلك الحياة الدائمة، فهي دائمة بإدامة الله لها، لا أن الدوام وصف لازم لها لذاتها، بخلاف حياة الرب تعالى، وكذلك سائر صفاته، فصفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

واعلم أن هذين الاسمين (الحي القيوم)، مذكوران في القرآن، معًا في ثلاث سور، وهما من أعظم أسماء الله الحسنى، **حتى قيل:** إنهما الاسم الأعظم فإنهما يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمُّن وأصدقه، ويدل «القيوم» على معنى الأزلية والأبدية ما لا يدل عليه لفظ «القديم»، ويدل أيضًا على كونه موجودًا بنفسه، وهو معنى كونه واجب الوجود، واقترانه بالحي يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل على بقائها ودوامها، وانتفاء النقص والعدم عنها أزلًا وأبدًا، ولهذا كان قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥] أعظم آية في القرآن كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي ﷺ.

فعلى هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنى كلها، وإليها ترجع معانيها، فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال، ولا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها: استلزم إثباتها إثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة، و«القيوم» متضمن كذلك غناه، وكمال قدرته، فإنه القيوم بنفسه، فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه.

معنى قول الإمام (خالق بلا حاجة، رازق بلا مئونة)

قال الطحاوي: (خالق بلا حاجة، رازق بلا مئونة)

فقد قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ ٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ٥٨﴾[الذاريات].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾[فاطر].

وقال ﷺ فيما يرويه عن ربه تعالى من الحديث القدسي:

(يا عبادي: لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا على أتقى قلب رجل منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئًا، يا عبادي: لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم: ما نقص ذلك في ملكي شيئًا) رواه مسلم.

وقوله بلا مئونة: بل ثقل ولا كلفة.

معنى قول الإمام: (مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة)

ثم قال: (مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة)

وذلك أن الموت صفة وجودية، خلافًا للفلاسفة ومن وافقهم. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ ﴿٢﴾﴾[المُلك].

والعدم لا يوصف بكونه مخلوقًا.

وفي الحديث أنه: (يؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح فيذبح بين الجنة والنار). وهو وإن كان عرضًا، فالله تعالى يقلبه عينًا.

وورد في الأعمال أنها توضع في الميزان، والأعيان هي التي تقبل الوزن دون الأعراض، وورد في سورة البقرة وآل عمران: أنهما يوم القيامة (يظلان صاحبهما كأنهما غمامتان، أو غيابتان، أو فرقان من طير صواف)، وفي الصحيح: أن أعمال العباد تصعد إلى السماء.

أزلية وأبدية الصفات العلى

قال: (مازال بصفاته قديمًا قبل خلقه، لم يزدد - بكونهم - شيئًا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزليًا، كذلك لا يزال عليها أبديًا).

أي: أن الله – سبحانه وتعالى – لم يزل متصفًا بصفات الكمال، صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يُعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها؛ لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده.

والصفات الاختيارية وصفات الفعل كلها أزلية أيضًا، كالخلق والتصوير، والإحياء والإماتة، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا.

قول الإمام مالك في الاستواء

كما قال الإمام مالك رضي الله عنه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤]: كيف استوى؟ **فقال:** الاستواء معلوم، والكيف مجهول، وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: (إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله) لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبًا في حال عدم مباشرته للكتابة؟

وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم: لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة وفيه إجمال، فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، ولا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى – لا كأحد من الورى – ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل.